للهلاك الابدي تعود الى عدم [illegible]

ص اما برهان وجوده تعالى فحدوث العالم لانه لو لم يكن بحدوث بل حدوث لنفسه لزم ان
يكون احد الامرين المتساويين متساويا لصاحبه راجحا عليه بلا سبب وهو محال ودليل
حدوث العالم ملازمته للاعراض الحادثة من حركة وسكون وغيرهما ولانه الحادث حادث
ودليل حدوث الاعراض مشاهدة تغيرها من عدم الى وجود ومن وجود الى عدم فنقول
لاخفاء ان العالم من السموات والارضين وما بينهما واجرام ملازمة للاعراض
تقوم بها من حركة وسكون وغيرهما ولنقتصر على الحركة والسكون فان معرفة لزوم
الاجرام لهما ضرورية لكل عاقل فنقول لاشك في وجود الحدوث لكل واحد من السكون
والحركة اذ لو كان واحد منهما قديما لما قبل ان ينعدم ابدا لان ما ثبت قدمه استحال
عدمه ولاخفاء ان كل واحد من السكون والحركة قابل للعدم لانه قد شوهد عدم
كل واحد منهما بوجود ضده في كثير من الاجرام فلزم استواء الاجرام كلها في ذلك
واذا ثبت حدوثها واستحالة وجودها في الازل لزم حدوث الاجرام واستحالة
وجودها في الازل قطعا لاستحالة انفكاكها عن الحركة والسكون وبالجملة فحدوث
المتلازمين يستلزم حدوث الاخر ضرورة واذا استبان بهذا حدوث العالم لزم
افتقاره الى محدث لانه لو لم يكن له محدث بل حدث لنفسه لزم اجتماع امرين متنافيين
وهما الاستواء والرجحان بلا مرجح لان وجود كل فرد من افراد العالم مساوية لعدمه
وزمانه وجوده مساو لغيره من الازمنة ومقداره المخصوص مساو لسائر المقادير
ومكانه الذي اختص به مساو لسائر الامكنة وجهته المخصوصة مساوية لسائر
الجهات وصفته المخصوصة مساوية لسائر الصفات فهذه انواع كل واحد منها فيه
امران متساويان فلو حدث احدهما لنفسه بلا محدث لترجح عدم مقابله مع انه مساو له
اذ قبول كل جزء لها عدم احد السواء فقد لزم لو وجد شئ من العالم لنفسه بلا موجد اجتماع
الكفتوا والرجحان المتنافيين وذلك محال فاذا لا بد لا بد اجل وعز الذي خص كل
فرد من افراد العالم بما اختص به كما وجد شئ من العالم فصح بهذا افتقار وجوده
وجود افتقار الكائنات كلها اليه تبارك وتعلى وجل وعلا فنقول لزم ان يكون
احد الامرين المتساويين اعني بهما الوجود والعدم والمقدار المخصوص وغيره ونحو ذلك
مما ذكرناه انفا وباقي الكلام واضح وبالله التوفيق ص واما برهان وجوب القدم له
تعالى فلانه لو لم يكن قديما لكان حادثا فيفتقر الى محدث ويلزم الدور التسلسل

يعني اذا ثبت وجود [illegible] وهو [illegible] الحادثات كلها اليه
جل وعز فانه يجب له جل وعز القدم وبرهانه انه لو لم يكن قديما لكان حادثا لوجوب انحصار
كل موجود في القدم والحدوث فمهما انتفى احدهما تعين الاخر والحدوث عملنا جل وعز
مستحيل لانه يستلزم ان يكون له محدث لما عرفت في حدوث العالم ثم محدثه لابد وان يكون
مثله فيكون حادثا فله ايضا محدث ويلزم ايضا في هذا المحدث ما لزم في الذي قبله من الافتقار
الى محدث اخر وهكذا فان انحصر العدد لزم الدور لان محدث الاول يلزم ان يكون
بعض من بعده ممن احدثه هذا الاول او احدثه من بن استند وجوده اليه مباشرة
او بواسطة واستحالة الدور ظاهر لانه يلزم عليه ايضا تقدم كل واحد من الحادثين
على الاخر وتاخره عنه وذلك جمع بين متنافيين بل ويلزم عليه ايضا تقدم كل واحد
منهما على نفسه بمرتبتين وذلك تهافت لا يعقل وان لم ينحصر العدد وكان قبل
كل محدث محدث اخر قبله لزم التسلسل وهو ايضا محال لانه يودي الى خراج
ما لا نهاية له وذلك لا يعقل واذا استحال الحدوث على ما لا جل وعز وجب له القدم
وهذا المطلوب ص واما برهان وجوب البقاء له تعالى فلانه لو لم يكن ان يلحقه العدم
لانتفاء عنه القدم لكون وجوده حينئذ بصير جائزا لا واجبا والجائز لا يكون وجوده
الا لحادث كيف وقد سبق قريبا وجوب قدمه ش لاشك ان وجوب القدم يستلزم لوجوب
البقاء فلما قام البرهان على وجوب قدمه جل وعز وجب بقاؤه تبارك وتعالى اذ هو
لو جاز فيه ان يلحقه العدم تعلى عن ذلك لكان وجوده جائزا لا واجبا لصدق حقيقة
الجائز حينئذ على ذاته تعلى وجل لان الجائز ما يصح وجوده وعدمه وهذا التقدير
الفاسد يستلزم صحة الوجود والعدم للذات العلية فيكون جائزا لوجود وذلك
يستلزم حدوثه تعلى عن ذلك لما عرفت من استحالة ترجيح الوجود الجائز على العدم
مقابلة المساوي له في القبول من غير ان محل مرجح كيف وقد سبق بالبرهان القاطع
وجوب قدمه جل وعلا ص واما براهين وجوب مخالفته للحوادث فلانه لو ماثل
شيئا منها لكان حادثا مثلها وذلك محال لما عرفت قبل من وجوب قدمه تعالى وبقائه
ش لاشك ان كل مثلين لابد وان يجب لاحدهما ما وجب للاخر ويستحيل ما استحال
عليه ويجوز له ما جاز عليه وقد تحررت بالبرهان القاطع ان كل ما سوى مولانا جل وعز
يجب له الحدوث فلو ماثل تعلى شيئا مما سواه لوجب له جل وعلا من الحدوث تعالى عن ذلك

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)